

Distr.: General
9 November 2018
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ موجهة من رئيس لجنة مجلس الأمن
العامة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال
وإريتريا إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني باسم لجنة مجلس الأمن العامة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩)
بشأن الصومال وإريتريا، ووفقا للفقرة ٤٨ من قرار مجلس الأمن ٢٣٨٥ (٢٠١٧)، أن أحيل طيه التقرير
المتعلق بإريتريا الذي أعده فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا.
وفي هذا الصدد، ترحو اللجنة ممتنة إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة والتقرير
وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) خيرت عمرو
رئيس لجنة مجلس الأمن العامة بموجب القرارين
٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩)
بشأن الصومال وإريتريا



رسالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ موجهة من أعضاء فريق الرصد المعني
بالصومال وإريتريا إلى رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين
٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا

وفقاً للفقرة ٤٨ من قرار مجلس الأمن ٢٣٨٥ (٢٠١٧)، يشرفنا أن نحيل إليكم طيه التقرير
المتعلق بإريتريا الذي أعده فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا.

(توقيع) جيمس سميث

منسق فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا

(توقيع) جاي بهادور

خبير في الجماعات المسلحة

(توقيع) تشارلز كيتير

خبير في الموارد الطبيعية

(توقيع) محمد بابكر

خبير في الشؤون الإنسانية

(توقيع) برايان أوسوليفان

خبير في الجماعات المسلحة/الشؤون البحرية

(توقيع) نازانين موشيري

خبيرة في الأسلحة

(توقيع) ريتشارد زابوت

خبير في الأسلحة

تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٨٥ (٢٠١٧): إريتريا

موجز

شهدت فترة هذه الولاية تطورات تاريخية في المنطقة. فقد أحرزت أوجه تقدم نحو حل نزاعات طويلة الأمد بين إريتريا والبلدين المجاورين لها في الجنوب، إثيوبيا وجيبوتي، بوتيرة غير مسبوق في النصف الثاني من الولاية.

وكان لعودة الحرارة إلى العلاقات بين إريتريا وإثيوبيا - بعد نزاع دام سنتين أعقبه نحو عقدين من حالة "اللاحرب واللاسلام" - أثر مباشر على الدعم المقدم من الدول إلى الجماعات المسلحة في المنطقة. وأبرمت الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين وجبهة تحرير أورومو وحركة غينبوت سبعة الوطنية وحركة تيغراي الديمقراطية الشعبية اتفاقات سلام مع الحكومة الإثيوبية. وشُطبت الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين وجبهة تحرير أورومو وحركة غينبوت سبعة الوطنية من قائمة المنظمات "الإرهابية" التي وضعتها الحكومة الإثيوبية. وفي آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٨، استضافت الحكومة الإريترية ويسّرت مفاوضات سلام بين الحكومة الإثيوبية والجبهة الوطنية لتحرير أوغادين وجبهة تحرير أورومو وحركة غينبوت سبعة الوطنية وحركة تيغراي الديمقراطية الشعبية. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وقّبلت تقدم هذا التقرير، وُقِع اتفاق السلام والصداقة والتعاون الشامل بين جمهورية إثيوبيا وإريتريا في جدة، بالمملكة العربية السعودية.

وفي اليوم التالي، في جدة أيضاً، التقى رئيس إريتريا أسايس أفوريكي ورئيس جيبوتي إسماعيل عمر غيله واتفقا على فتح صفحة جديدة من التعاون بين البلدين بعد نزاعٍ دام عقداً. وليس من الواضح ما إذا كان قد أُحرزَ أي تقدم في ما يتعلق بالجماعة المسلحة المناوئة لجيبوتي الجبهة المقاتلة لإعادة الوحدة والديمقراطية (الجبهة المقاتلة)، أو بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٢ (٢٠٠٩).

وتلقى فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا إفادات تشهد على استمرار تقدم الدعم الإريترى إلى الجبهة المقاتلة حتى مطلع عام ٢٠١٨، غير أنه لم يجد أي دليل قاطع على حصول أي عمليات أو هجمات ذات شأن قامت بها هذه الجماعة المسلحة في جيبوتي خلال فترة الولاية. ولاحظ الفريق نشاطاً مستمراً منخفض المستوى في المعسكر السابق لقوة المراقبة القطرية على الجانب الإريترى من رأس دوميرة، مع أن الفريق لم يتمكن من أن يحدد بصورة قاطعة هوية الأطراف التي كانت موجودة في المنطقة. ولم يجد الفريق أي دليل إضافي على مكان وجود المقاتلين الجيبوتيين الـ ١٢ المتبقين الذين أفيد بأنهم باتوا في عداد المفقودين في إريتريا منذ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، كما لم تقدم إريتريا معلومات إلى فريق الرصد، على نحو ما جرى حثها على القيام به، في الفقرة ٣٩ من القرار ٢٣٨٥ (٢٠١٧).

وللسنة الخامسة على التوالي، لم يعثر فريق الرصد على أي دليل على دعم إريتريا لحركة الشباب.

ولم يجد فريق الرصد كذلك أي دليل على نقل شحنات كبيرة من الأسلحة أو الذخائر إلى إريتريا أو منها في انتهاكٍ لحظر توريد الأسلحة في الاتجاهين.

وتلقى فريق الرصد تقارير في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ تفيد عن نشر قوات مسلحة سودانية على الحدود بين إريتريا والسودان وعن إغلاق المعابر الحدودية. وأفادت وسائل إعلام مختلفة مقرها قطر بأن ما سرَّع في هذه الخطوة هو نشر قوات مصرية وإريتزية في غرب إريتريا و/أو تهريب ممنوعات شملت أسلحة عبر الحدود. ورغم الإعاقة التي واجهها التحقيق جراء عدم تمكن الفريق من زيارة المنطقة، فإن هذا الأخير لم يعثر على أي دليل قاطع خلال فترة الولاية هذه على تهريب واسع النطاق للأسلحة عبر الحدود بين إريتريا والسودان. ولم يجد الفريق أيضا أي دليل على انتشار واسع النطاق لقوات أجنبية في غرب إريتريا.

وأكد فريق الرصد أيضا تسلُّم إريتريا شحنة من أربع طائرات تدريب طراز DA42-VI. ويرجح الفريق أن يكون سلاح الجوي الإريتري قد استخدم هذه الطائرات في إريتريا لأغراض التدريب.

وأخيرا، لاحظ فريق الرصد مواصلة توسيع القاعدة العسكرية لدولة الإمارات العربية المتحدة في عصب، وهو يؤكد أن حظر توريد الأسلحة في الاتجاهين المفروض على إريتريا لا يسمح للدول الأعضاء بالقيام بأنشطة عسكرية تنطوي على نقل عتاد عسكري أو أفراد عسكريين إلى الإقليم الإريتري.

وللسنة السادسة على التوالي، لم يُسمح لفريق الرصد بزيارة إريتريا للقاء ممثلين عن الحكومة أو لإجراء تحقيقات. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان من المقرر أن يلتقي منسق الفريق أحد كبار المستشارين الرئيسيين يمانى غريب في نيويورك في ٥ تشرين الأول/أكتوبر.

المحتويات

الصفحة

٦	أولا - مقدمة
٦	ألف - الولاية
٧	باء - المنهجية
٨	ثانيا - حظر توريد الأسلحة
٨	ألف - الادعاءات بشأن تهريب الأسلحة من إريتريا إلى السودان، ونشر قوات مصرية في غرب إريتريا
٩	باء - شحن طائرة تدريب إلى إريتريا وتدريب طيارين إريتريين
٩	جيم - مواصلة أعمال توسيع القاعدة العسكرية للإمارات العربية المتحدة في عصب
١٠	ثالثا - تقديم الدعم إلى الجماعات المسلحة في المنطقة
١١	ألف - جماعة غينبوت سبعة الوطنية
١٢	باء - الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين
١٢	جيم - جبهة تحرير أورو مو وحركة تيغراي الديمقراطية الشعبية
١٣	دال - جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية
١٤	رابعا - الأعمال التي تعرقل تنفيذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩)
١٤	ألف - الأنشطة في رأس دوميرة
	باء - المقاتلون الجيبوتيون المفقودون في القتال منذ الاشتباكات التي وقعت من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨
١٥	

أولا - مقدمة

ألف - الولاية

١ - جُددت ولاية فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، بصيغتها الواردة في الفقرة ١٣ من قرار مجلس الأمن ٢٠٦٠ (٢٠١٢) والمحدثة في الفقرة ٤١ من القرار ٢٠٩٣ (٢٠١٣)، في الفقرة ٤٦ من القرار ٢٣٨٥ (٢٠١٧).

٢ - وعملا بالفقرة ٤٨ من القرار ٢٣٨٥ (٢٠١٧) والفقرة ١٣ (ل) من القرار ٢٠٦٠ (٢٠١٢)، قدم فريق الرصد إلى مجلس الأمن، عن طريق لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، إحاطة عن مستجدات منتصف المدة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وقدم الفريق أيضا إلى اللجنة تقارير مرحلية شهرية طوال فترة ولايته.

٣ - وفي ما يتعلق بإريتريا تحديدا، تشمل ولاية فريق الرصد ما يلي:

(أ) التحقيق، بالتنسيق مع الوكالات الدولية المعنية، في جميع الأنشطة، بما فيها الأنشطة المتعلقة بالقطاعين المالي والبحري وغيرهما، التي تدر عائدات تُستخدم في انتهاك حظر توريد الأسلحة إلى كل من الصومال وإريتريا (القرار ٢٠٦٠ (٢٠١٢)، الفقرة ١٣ (هـ))؛

(ب) إجراء تحريات في جميع وسائل النقل والطرق والموانئ والمطارات وغيرها من المرافق المستخدمة في انتهاك حظر توريد الأسلحة إلى كل من الصومال وإريتريا؛ (المرجع نفسه، الفقرة ١٣ (و))؛

(ج) رصد تنفيذ دعوة المجلس إريتريا إلى التحلي بالشفافية في شؤونها المالية العامة، بوسائل منها التعاون مع فريق الرصد، لتثبت أن عائدات أنشطة التعدين هذه لا تُستخدم لانتهاك القرارات ذات الصلة (القرار ٢٠٢٣ (٢٠١١)، الفقرتان ١٢ و ١٦))؛

(د) رصد تنفيذ مطالبة المجلس بأن تقوم جميع الدول الأعضاء، ولا سيما إريتريا، بوقف توفير التسليح والتدريب والتجهيز للجماعات المسلحة وأفرادها، بما فيها حركة الشباب المجاهدين (حركة الشباب)، التي تستهدف زعزعة استقرار المنطقة أو تحرض على العنف والقتال المدنية في جيبوتي (القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، الفقرتان ١٦ و ١٩)).

٤ - إن ولاية فريق الرصد مستمدة أيضا من معايير الإدراج في قائمة الجزاءات المنصوص عليها في الفقرة ١٥ من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩). وهي تشمل الرصد والإبلاغ في ما يتعلق بالكيانات والأفراد الذين: (أ) ينتهكون حظر توريد الأسلحة؛ (ب) يقدمون الدعم انطلاقاً من إريتريا إلى جماعات المعارضة المسلحة التي تستهدف زعزعة استقرار المنطقة؛ (ج) يعيقون تنفيذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩) المتعلق بجيبوتي؛ (د) يقومون بإيواء أفراد أو جماعات أو بتمويلهم لارتكاب أعمال عنف أو أعمال إرهابية ضد دول أخرى أو مواطنيها في المنطقة، أو يسهلون قيامهم بما أو يدعمونهم أو ينظمونهم أو يدربونهم أو يحرضونهم على ارتكابها؛ أو يعيقون تحقيقات أو أعمال الفريق.

٥ - ويتعلق عنصر آخر من عناصر الولاية برصد الامتثال لحظر السفر وتجميد الأصول المفروضين بموجب الفقرتين ١٠ و ١٣ من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩). ومع ذلك، لا ترد أسماء أي أفراد أو كيانات في قائمة الجزاءات التي وضعت والتي يجري تعهدها عملا بقراري مجلس الأمن ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

٦ - وسافر أعضاء فريق الرصد، في سياق التحقيقات التي أجروها، إلى إثيوبيا والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتركيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجيبوتي والدانمرك والسودان والسويد وسيشيل والصومال وعمان وغانا وفرنسا وقطر وكوت ديفوار والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية.

٧ - وكان يعمل فريق الرصد انطلافاً من نيروبي، وضم الفريق الخبراء التالية أسماءهم: جايمس سميث (المنسق) ومحمد بابكر (الشؤون الإنسانية) وجاي باهادور (الجماعات المسلحة) وتشارلز كايتو (الموارد الطبيعية) ونازانين موشيري (الأسلحة) وبرين أو سوليفان (الجماعات المسلحة/الشؤون البحرية) وريتشارد زاوت (الأسلحة). واستقال روبرت ديكر (الشؤون المالية) من الفريق في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ وهو لم يسهم في مضمون هذا التقرير.

باء - المنهجية

٨ - تنطبق معايير الإثبات وعمليات التحقق المبينة في التقارير السابقة لفريق الرصد على الأعمال المنفذة خلال الولاية المستعرضة في هذا التقرير.

٩ - وترد أدناه المنهجية المستخدمة في هذا التقرير:

(أ) جمع المعلومات عن الأحداث والمواضيع من مصادر متعددة، حيثما أمكن؛

(ب) جمع المعلومات من مصادر لديها معرفة مباشرة بالأحداث، حيثما أمكن؛

(ج) تحديد أوجه الاتساق في أنماط المعلومات ومقارنتها بالمعلومات الموجودة بالمعلومات الجديدة والاتجاهات الناشئة؛

(د) القيام على نحو مستمر بأخذ خبرات وآراء الخبير المختص في فريق الرصد في الحسبان، وكذلك مراعاة التقييم الجماعي للفريق في ما يتعلق بمصداقية المعلومات وموثوقية المصادر؛

(هـ) الاستحصال على أدلة مادية و/أو فوتوغرافية و/أو سمعية و/أو مرئية و/أو مستندية، دعماً للمعلومات التي جرى جمعها؛

(و) تحليل الصور الساتلية، حيثما كان ذلك منطبقاً.

١٠ - وعقد فريق الرصد، في سياق تحقيقاته، لقاءات مع طائفة واسعة من المصادر بينها دول أعضاء، ووكالات تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية، ومغربون إيريتريون، وأكاديميون، وصحافيون، وأفراد سابقون في الجماعات المسلحة. وتلقى الفريق من هذه المصادر إفادات شهود وأدلة فوتوغرافية ووثائق سرية ووثائق من مصادر متاحة للعموم.

١١ - وظل عدم تمكن فريق الرصد من دخول إريتريا أو إجراء تحقيقات ومن التعاطي مع السلطات في إريتريا، يعوق قدرته على الوفاء بولايته.

١٢ - ومرة أخرى، ووفقاً للتوجيهات التي قدمتها اللجنة في الماضي، سعى فريق الرصد إلى تضمين تقريره النهائي أكبر قدر ممكن من الشهادات والأدلة.

ثانيا - حظر توريد الأسلحة

ألف - الادعاءات بشأن تهريب الأسلحة من إريتريا إلى السودان، ونشر قوات مصرية في غرب إريتريا

١٣ - تلقى فريق الرصد تقارير طوال كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ عن نشر قوات مسلحة سودانية عند الحدود بين إريتريا والسودان في ولاية كاسالا، السودان، وعن إغلاق المعابر الحدودية. وأفادت وسائل إعلامية مختلفة مقرها قطر بأن ما سرَّع في هذه الخطوة هو نشر قوات إريتريّة ومصرية في غرب إريتريا^(١) و/أو تهريب ممنوعات بينها أسلحة عبر الحدود^(٢).

١٤ - وعلى غرار ذلك، لاحظ فريق الخبراء المعني بالسودان تقارير واردة من السلطات السودانية ووسائل الإعلام أفادت عن تجمع قوات إريتريّة ومصرية في المنطقة الحدودية إلى جانب متمردى دارفور^(٣). وخلص الفريق، رغم ملاحظته استمرار وجود عدد صغير من المقاتلين السابقين من حركة العدل والمساواة السودانية في إريتريا، إلى أن هذه التقارير مبالغ فيها إلى حد كبير^(٤).

١٥ - وعلى غرار ذلك، لم يعثر فريق الرصد على أي دليل يشير إلى تجمع قوات مصرية أو متمردى دارفور في غرب إريتريا. ومع ذلك، أعلنت حالة الطوارئ في ولاية كاسالا في شرق السودان، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ونُشرت قوات سودانية في المنطقة الحدودية. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كانت حالة الطوارئ لا تزال قائمة. ومن غير الواضح ما إذا كانت الحدود مع إريتريا لا تزال مغلقة.

١٦ - وسبق لفريق الرصد أن أفاد عن استخدام الحدود البرية بين إريتريا والسودان للقيام بأنشطة غير مشروعة، بينها تهريب أسلحة (انظر، مثلا، S/2014/727 الفقرات ١٩-٣٣)^(٥). ورغم الإعاقة التي شهدتها التحقيق بسبب عدم تمكن الفريق من زيارة المنطقة، فإنه لم يعثر على أي دليل قاطع خلال فترة الولاية على تهريب للأسلحة عبر الحدود بين إريتريا والسودان.

١٧ - وفي ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٨، وجّه فريق الرصد رسالة إلى جمهورية السودان يطلب فيها الدعم من السلطات السودانية لتيسير القيام بزيارة إلى الخرطوم والمنطقة الحدودية، ولكنه لم يتلق أي رد.

(١) انظر، مثلا، "Sudan deploys more troops to Eritrea border", Al Jazeera, 15 January 2018. متاح عبر الرابط www.aljazeera.com/news/2018/01/sudan-deploys-troops-eritrea-border-180115053325960.html

(٢) انظر، مثلا، "Sudan closes border with Eritrea due to alleged weapons smuggling", Gulf Times, 7 January 2018. متاح عبر الرابط www.gulf-times.com/story/577286/Sudan-closes-border-with-Eritrea-due-to-alleged-we

(٣) مراسلة بالبريد الإلكتروني من فريق الخبراء المعني بالسودان، ٢ آب/أغسطس ٢٠١٨.

(٤) أفاد فريق الخبراء المعني بالسودان بأن الدعم الإريتري إلى حركة العدل والمساواة توقف في أواخر عام ٢٠٠٦ - قبل تطبيق الإجراءات المفروضة على إريتريا - لدى تحسُّن علاقاتها مع السودان في أعقاب توقيع اتفاق سلام شرق السودان. سُحِّح لمقاتلي حركة العدل والمساواة بالبقاء في إريتريا ولكن أُفيد بأنهم عادوا وانخرطوا في الحياة المدنية.

(٥) أفاد فريق الرصد أيضا في تقريره لعام ٢٠١٧ أن مالك شحنة مسدسات إطلاق العيارات الخلية كان يعتزم نقل المسدسات برا من إريتريا إلى السودان بغية بيعها لتجار التجزئة (S/2017/925، الفقرات ١٤-١٧).

باء - شحن طائرة تدريب إلى إريتريا وتدريب طيارين إريتريين

١٨ - أعرب فريق الرصد في تقريره النهائي لعام ٢٠١٧ عن أوجه قلق إزاء المحاولات التي يقوم بها ممثلو سلاح الجو الإريتري للحصول على عتاد تحت رعاية وزارة النقل والاتصالات الإريتريّة (S/2017/925، الفقرات ٤٠-٤٧). وفي التقرير نفسه، أفاد الفريق أيضا بأن التلامذة الضباط في سلاح الجو الإريتري تلقوا التدريب في كلية خليفة بن زايد الجوية في الإمارات العربية المتحدة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥ (المرجع نفسه، الفقرات ٣٦-٣٩).

١٩ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، سُلمت إلى إريتريا شحنة من أربع طائرات طراز DA42-VI - تُستخدم عادةً لأغراض التدريب وهي من صنع شركة دايمند لصناعة الطائرات Diamond Aircraft Industries GmbH التي تتخذ النمسا مقراً لها. وأبلغ ممثلو شركة دايمند فريق الرصد في أيار/مايو ٢٠١٨ أن الطائرة بيعت إلى وزارة النقل والاتصالات الإريتريّة عبر يوغيش آنشان الذي يعمل لشركة طيران عبر العالم Transworld Aviation FZE (TWA) التي مقرها الإمارات العربية المتحدة بوصفه "الممثل الرسمي والوكيل لشركة دايمند في إريتريا لبيع الطائرات"^(٦). وأكدت شركة دايمند أيضا تنظيم شركة تي دبليو آي (TWA) دورة تدريبية قصيرة - شملت صيانة واستخدام الطائرة DA42 - في أسمرة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

٢٠ - وفي ٢٠ آب/أغسطس، قدمت شركة تي دبليو آي، في معرض ردها على المراسلات الواردة من فريق الرصد، نسخة من العقد المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ والموقع من يوغيش آنشان بصفته المدير الإداري لشركة تي دبليو آي وكبير هيدرو بصفته مدير وزارة النقل والاتصالات الإريتريّة^(٧). وبالنظر إلى الدليل الذي أُبلغ عنه سابقاً بأن سلاح الجو الإريتري يستخدم الوزارة واجهةً في العقود الدولية من أجل الالتفاف على الجزاءات، فضلاً عن دليل سابق بأن الإمارات العربية المتحدة توفر التدريب للتلامذة الضباط في سلاح الجو الإريتري، يرجح فريق الرصد أن يكون سلاح الجو الإريتري يستخدم الطائرة DA42-VI لأغراض التدريب، وأن من تلقوا تدريباً من شركة تي دبليو آي عملوا كأفراد في سلاح الجو الإريتري.

جيم - مواصلة أعمال توسيع القاعدة العسكرية للإمارات العربية المتحدة في عصب

٢١ - لا يسمح حظر توريد الأسلحة في الاتجاهين المفروض على إريتريا للدول الأعضاء بالقيام بأنشطة عسكرية تشمل نقل عتاد أو أفراد إلى الإقليم الإريتري أو منه، كما أن هذه الأنشطة غير مشمولة بموجب شروط الاستثناءات المحتملة منه.

٢٢ - وأظهرت صور ساتلية استمرار وجود سفن بحرية عدة في ميناء عصب. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أفادت نشرة تُعنى بالتحليل الدفاعي عن وجود سفن للقوات البحرية الملكية السعودية في ميناء عصب، للمرة الأولى، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، شمل طرادين طراز "بدر" وسفينة مضادة

(٦) رسالة من شركة دايمند لصناعة الطائرات إلى فريق الرصد، ٤ أيار/مايو ٢٠١٨. نوّه فريق الرصد بالتعاون الذي أبدته البعثة الدائمة للنمسا لدى الأمم المتحدة وشركة دايمند لصناعة الطائرات خلال التحقيق.

(٧) في برقية جرى تسريبها صادرة عن الفئصل العام للولايات المتحدة في دبي، الإمارات العربية المتحدة، مؤرخة ٥ آب/أغسطس ٢٠١٦، كان يوغيش آنشان مدرجا في عداد "الحفاظة العسكرية لليمن" التابعة لشركة TWA. متاح عبر الرابط https://wikileaks.org/plusd/cables/06DUBA14995_a.html (جرت زيارته في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨).

للألغام طراز ”الجوف“ (Sandown)^(٨). وأظهرت صور ساتلية أيضا استمرار أعمال توسيع القاعدة العسكرية التي تبعد نحو ١٢ كلم شمال غرب الميناء منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ولا تزال القاعدة تستضيف عددا من الطائرات العسكرية الثابتة الجناحين وأخرى مروحية. وأفادت نشرة التحليل الدفاعي نفسها أيضا في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٨ عن وجود طائرة مسيّرة من دون طيار ”ذات أبعاد مطابقة لأبعاد المسيرة طراز Wing Loong II“ في القاعدة^(٩).

السفينة التجارية *Jabal Ali 7* (جبل علي ٧)

٢٣ - في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨، حُمِلت السفينة التجارية *Jabal Ali 7* (جبل علي ٧) (رقمها لدى المنظمة البحرية الدولية ٧٧٢٥١٥٤) - التي تملكها شركة نايف للخدمات البحرية التي مقرها الإمارات العربية المتحدة - شحنة من المعدات العسكرية أُخليت من قاعدة الجنرال غوردون العسكرية في مقديشو. ورغم عدم بث السفينة إشارة للتحديد الآلي للهوية بين ١ نيسان/أبريل و ٥ أيار/مايو، فقد تلقى فريق الرصد معلومات تفيد بأنها رست لاحقا في ميناء عصب، في إريتريا، حيث أفرغت المعدات العسكرية^(١٠). وإذا كانت هذه المعلومات دقيقة، فإن نقل هذه المعدات يشكل انتهاكا لحظر توريد الأسلحة المفروض على إريتريا. وقد وجه الفريق كتابا إلى شركة نايف للخدمات البحرية يطلب فيها كل المستندات ذات الصلة بعبور جبل علي ٧. وفي ٧ حزيران/يونيه، تلقى الفريق ردا من شركة نايف تشير فيه إلى أن الشركة لا تمتلك المعلومات المطلوبة، لأن جبل علي ٧ مؤجرة إلى أجل غير مسمى لوزارة الدفاع في الإمارات العربية المتحدة. وعليه، ووفقا لشركة نايف، فإن ”الإفصاح عن الموانئ ومناولة البضائع ... يعود حصرا إلى القوات المسلحة للإمارات العربية المتحدة ويخضع لإدارتها“. ووُجّهت رسالة لاحقة إلى الإمارات العربية المتحدة في ٦ تموز/يوليه طُلبت فيها معلومات ولكنها بقيت من دون لم تلق أي رد.

٢٤ - وفي ٩ تموز/يوليه، تلقى فريق الرصد رسالة بالبريد الإلكتروني من ممثل لشركة نايف البحرية يعترف فيها بأن جبل علي ٧ رست في عصب، ولكنه زعم أن السفينة لم تفرغ أي معدات عسكرية^(١١). ومع ذلك، فإن وجود المعدات العسكرية في المياه الإقليمية الإريترية يمثل خرقا تقنيا لحظر توريد الأسلحة.

ثالثا - تقديم الدعم إلى الجماعات المسلحة في المنطقة

٢٥ - في الفقرة ١٦ من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، طالب مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء، وبخاصة إريتريا، بوقف تسليح وتدريب وتجهيز الجماعات المسلحة، بما فيها حركة الشباب، التي تهدف إلى زعزعة استقرار المنطقة أو تحرّض على العنف والقتال المدني في جيبوتي.

٢٦ - وللأسف الخامسة على التوالي، لم يعثر فريق الرصد على أي دليل لدعم إريتريا لحركة الشباب.

(٨) Jeremy Binnie, “Saudi warships seen at Assab”, IHS Jane’s Defence Weekly, 23 November 2017. متاح عبر الرابط www.janes.com/article/75896/saudi-warships-seen-at-assab.

(٩) Jeremy Binnie, “United Arab Emirates deploys Wing Loong II UAV to Eritrea”, IHS Jane’s Defence Weekly, 15 August 2018. متاح عبر الرابط www.janes.com/article/82382/uae-deploys-wing-loong-ii-uav-to-eritrea.

(١٠) معلومات وردت من مصدر في الاستخبارات الغربية، قُدمت إلى فريق الرصد عبر وسيط، ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨.

(١١) وفقا لما ذكره ممثل الشركة، لم تحمّل السفينة سوى مواد بناء مستعملة.

ألف - جماعة غينبوت سبعة الوطنية

٢٧ - قدم فريق الرصد لأول مرة معلومات عن جماعة غينبوت سبعة في تقريره لعام ٢٠١٤ (S/2014/727، الفقرات ٧٨-٨٦) أعقبها معلومات محدّثة في أعوام ٢٠١٥ (S/2015/802، الفقرتان ٥٨ و ٥٩) و ٢٠١٦ (S/2016/920، الفقرات ٦١-٧٠) و ٢٠١٧ (S/2017/925، الفقرات ٦٥-٧٣). وأشار الفريق في تقريره لعام ٢٠١٦ إلى أن الجماعة غيرت اسمها إلى أريغينوش غينبوت سبعة، أو جماعة غينبوت سبعة الوطنية، وذلك في أعقاب اندماجها مع الجبهة الوطنية للشعب الإثيوبي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٢٨ - وتلقى فريق الرصد تقارير لم يتمكن من التحقق من صحتها بشكل مستقل عن عمليات توغل محدودة قام بها مقاتلون متحالون مع جماعة غينبوت سبعة الوطنية من إريتريا إلى داخل شمال إثيوبيا في أواخر عام ٢٠١٧ ومطلع عام ٢٠١٨. وفي ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، أُجريت مقابلة مع أحد قياديي جماعة غينبوت سبعة الوطنية نيمين زيليكيه في إطار برنامج HARDtalk الذي تبثه هيئة الإذاعة البريطانية، بشأن تعيين رئيس الوزراء الإثيوبي الجديد أبيي أحمد علي في ٢ نيسان/أبريل. واعترف زيليكيه خلال المقابلة بأن رئيس جماعة غينبوت سبعة الوطنية برهانو نيجا كان موجودا في إريتريا آنذاك. وأفاد زيليكيه أيضا بأن "موانئ [إريتريا] تأوي آلاف المقاتلين من أجل الحرية ... لا منظمنا فقط بل منظمات أخرى ... تأويهم وتوفر لهم ملاذا لهم وتزودهم بجميع أشكال المساعدة"^(١٢).

٢٩ - وفي ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨، التقى فريق الرصد قياديا رفيعا آخر في جماعة غينبوت سبعة الوطنية هو تاديسي بيرو كيرسمو في المملكة المتحدة. وأبلغ كيرسمو فريق الرصد بأن قيادة جماعة غينبوت سبعة الوطنية ما برحت تقدم الدعم المتعلق بالتطورات السياسية في إثيوبيا منذ انتخاب رئيس الوزراء السيد أبيي أحمد. وفي ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨، أصدرت اللجنة التنفيذية لجماعة غينبوت سبعة الوطنية بيانا على موقعها الشبكي أعلنت فيه تعليق "كل عمليات الدفاع الذاتي التي تستخدم الأسلحة النارية في جميع أنحاء إثيوبيا"، وتلقي قوات الجماعة "أوامر صارمة بالامتناع عن أي شكل من أشكال المقاومة المسلحة"^(١٣).

٣٠ - وفي ٥ تموز/يوليه ٢٠١٨، شُطب اسم جماعة غينبوت سبعة الوطنية من قائمة المنظمات الإرهابية التي وضعتها الحكومة الإثيوبية. وفي ١ أيلول/سبتمبر، أعلنت شركة فانا للإرسال التي تتخذ إثيوبيا مقرا لها عودة عدد من مقاتلي جماعة غينبوت سبعة الوطنية إلى إثيوبيا من إريتريا عبر بلدة حميرة^(١٤). وأعلنت تلك الوكالة عودة برهانو نيجا إلى إثيوبيا في ٩ أيلول/سبتمبر بعد ١١ سنة في المنفى^(١٥).

(١٢) المقابلة متاحة عبر الرابط www.bbc.co.uk/programmes/b09yrz44 (جرى الاطلاع عليها في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨).

(١٣) Patriotic Ginbot Sebat, "Patriotic Ginbot7 has unilaterally suspended all self-defense activities using arms", press release, 22 June 2018. متاح عبر الرابط www.patriotg7.org/?p=2426.

(١٤) Fana Broadcasting Corporate, "Patriotic Ginbot 7 Left Its Base In Eritrea To Ethiopia", 1 September 2018. متاح عبر الرابط <https://fanabc.com/english/2018/09/patriotic-ginbot-7-left-its-base-in-eritrea-to-ethiopia/>.

(١٥) Fana Broadcasting Corporate, "Patriotic Ginbot 7 Leaders Return To Ethiopia", 10 September 2018. متاح عبر الرابط <https://fanabc.com/english/2018/09/patriotic-ginbot-7-leaders-return-to-ethiopia/>.

باء - الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين

٣١ - قدم فريق الرصد معلومات لأول مرة عن الدعم الإريتري للجبهة الوطنية لتحرير أوغادين (الجبهة الوطنية) في الصومال في تقريره لعام ٢٠٠٦ (S/2006/229، الفقرة ١٥). وأفاد فريق الرصد في تقريره لعام ٢٠١٤ عن استمرار الدعم الإريتري للجبهة الوطنية في الصومال (S/2014/727، الفقرات ٦٩-٥٦). ومنذ عام ٢٠١٤، وجد فريق الرصد دليلاً محدوداً على استمرار الدعم المقدم من إريتريا إلى الجبهة الوطنية^(١٦).

٣٢ - وعقدت الجبهة الوطنية مؤتمراً آخر من ١ إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠١٨ في ديكمهارة في ضواحي أسمرة^(١٧). وفي بيان غير مؤكد صادر عن المؤتمر، أعرب الفريق عن "الامتنان لحكومة دولة إريتريا في ظل القيادة السلمية للرئيس إيساياس أفويركه والشعب الإريتري لدعمهم الثابت للقضية العادلة للشعب الصومالي في أوغادين"^(١٨). بيد أن فريق الرصد لم يعثر على أي دليل جوهري إضافي على دعم إريتريا للجبهة الوطنية خلال فترة الولاية.

٣٣ - وفي ٥ تموز/يوليه ٢٠١٨، شُطب أيضاً اسم الجبهة الوطنية من قائمة الإرهابيين التي وضعتها الحكومة الإثيوبية. وفي ١٢ آب/أغسطس، أعلنت الجبهة الوطنية وقف "كل العمليات العسكرية والأمنية الموجهة ضد الأجهزة الأمنية الإثيوبية في الإقليم الصومالي (أوغادين)، إلى أن يجري التوصل إلى وقف شامل للأعمال العدائية متفاوض بشأنه مع الحكومة الإثيوبية"^(١٩). وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، أعلنت وزارة الإعلام الإريترية عبر موقعها الشبكي أن العمل جارٍ على مناقشة "طرائق محادثات السلام" في أسمرة وأن "محادثات موضوعية [قد] تُنجز قريباً"^(٢٠).

جيم - جبهة تحرير أوروومو وحركة تيغراي الديمقراطية الشعبية

٣٤ - أبلغ فريق الرصد آخر مرة عن دعم إريتري جوهري لجبهة تحرير أوروومو في تقريره لعام ٢٠١٢ (S/2012/545 المرفق ١)^(٢١). وفي ٧ آب/أغسطس ٢٠١٨، أعلنت وزارة الإعلام الإريترية عبر موقعها الشبكي أن جبهة تحرير أوروومو، بقيادة رئيسها داود إيسا أيانا، وقعت اتفاقاً مصالحةً مع الحكومة الإثيوبية، ممثلةً برئيس منطقة أورووميا ليمبا ميغيريسا في أسمرة^(٢٢).

(١٦) لم يتمكن فريق الرصد من التثبت من صحة الادعاءات التي تفيد بأن أفراداً عسكريين إريتريين زاروا معسكرات تدريب تابعة للجبهة الوطنية في الصومال في حزيران/يونيه ٢٠١٧ (انظر S/2017/925، الفقرة ٢٨).

(١٧) Ogaden News Agency, "Declarations of The 3rd National Congress of The Ogaden National Liberation Front", 7 July 2018. متاح عبر الرابط www.ogadennet.com/?p=99897.

(١٨) المرجع نفسه.

(١٩) Ogaden National Liberation Front, "Declaration of Unilateral Ceasefire (ONLF)", press release, 12 August 2018. متاح عبر الرابط <http://onlf.org/?p=981>.

(٢٠) وزارة الإعلام الإثيوبية، "Peace discussion between Ethiopian government and ONLF", 19 September 2018. متاح عبر الرابط www.shabait.com/news/local-news/27083-peace-discussion-between-ethiopia-and-onlf.

(٢١) ترد أيضاً إشارة مقتضبة إلى الجبهة في S/2014/727، الفقرة ٨٤.

(٢٢) وزارة الإعلام الإثيوبية، "Ethiopian Government and OLF sign Reconciliation Agreement", 7 August 2018. متاح عبر الرابط <http://www.shabait.com/news/local-news/26817-ethiopian-government-and-olf-sign-reconciliation-agreement>.

٣٥ - ولاحظ فريق الرصد في تقاريره السابقة انشقاق فصيل تابع لحركة تيغراي الديمقراطية الشعبية التي كانت تتخذ إريتريا مركزا لها، واستسلامه للحكومة الإثيوبية وعودته إلى إثيوبيا^(٢٣). وفي ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٨، أفيد عبر الموقع الشبكي لوزارة الإعلام الإريترية بأن الفصيل المتبقي من حركة تيغراي في إريتريا، بقيادة رئيسها ميكونن تيسفاي، توصل إلى اتفاق مع الحكومة الإثيوبية في أسمرة لمواصلة تحركه "عبر الوسائل السلمية"^(٢٤).

دال - جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية

٢٦ - قدم فريق الرصد معلومات لأول مرة عن الدعم الإريترى للجماعة المسلحة المناوئة لجيوتي "جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية" في تقريره لعام ٢٠١١ (S/2011/433، الفقرات ٢٦٨-٢٧٦)، والتحديثات التي تلتها في عامي ٢٠١٥ (S/2015/802، الفقرات ٦٠-٦٣) و ٢٠١٦ (S/2016/920، الفقرات ٧٢-٨٢) ومؤخرا في عام ٢٠١٧ (S/2017/925، الفقرات ٩٣-١٠٧).

٣٧ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، أكد مسؤولون جيوتيون دعم إريتريا المتواصل لجبهة إعادة الوحدة والديمقراطية المقاتلة (الجبهة المقاتلة) وأن الأنشطة الجارية للجبهة في جيوتي لا تزال تقوض تطبيع العلاقات بين جيوتي وإريتريا، الأمر الذي يعرقل تنفيذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩)، في انتهاكٍ للفقرة ١٥ (ج) من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)^(٢٥).

٣٨ - وفي آذار/مارس ٢٠١٨، أجرى فريق الرصد مقابلات مع شخصين هما "سين"، الذي خدم في القوات المسلحة الجيوتية، و"صاد"، وهو مدني - كانت الجبهة المقاتلة خطفتها في حزيران/يونيه ٢٠١٧ في شمال جيوتي، وأُفج عنهما في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٨^(٢٦). وأبلغ "سين" و"صاد" الفريق بأنهما احتجزا في معسكر أندالي في إريتريا^(٢٧). وفي ذلك الوقت، كان يشغل المعسكر ما يراوح بين ٥٠ و ١٠٠ من مقاتلي الجبهة المقاتلة مزودين بأسلحة مختلفة. وأفاد "سين" و"صاد" أيضا بأن المعسكر كان يقع بالقرب من معسكرين إريترين صغيرين وبأن شاحنة عسكرية إريترية كانت تجدد

(٢٣) يمكن أيضا الاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن حركة تيغراي الديمقراطية الشعبية في S/2012/545، الفقرتان ٥١ و ٥٢؛ و S/2014/727، الفقرات ٧٠-٧٧؛ و S/2015/802، الفقرات ٥٠-٥٧؛ و S/2016/920، الفقرات ٥٣-٦٠؛ ومؤخرا في S/2017/925، الفقرات ٨٣-٩٢.

(٢٤) وزارة الإعلام الإريترية، "TPDM Reaches Peace Agreement with Ethiopian Government"، 28 August 2018، متاح عبر الرابط www.shabait.com/news/local-news/26946-tpdm-reaches-peace-agreement-with-ethiopian-government-

(٢٥) وفقا لتقارير قدمها مسؤولون جيوتيون، شنت الجبهة المقاتلة هجوماً خلال فترة الولاية: في ١ آذار/مارس ٢٠١٨، زُعم أنها أطلقت النار على مركبة نقل ركاب بين تدجوره وأوبوك، ما أدى إلى إصابة ثلاثة ركاب بجروح. وفي ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨، زُعم أنها أضرمت النار في معدات بناء في ورشة تقع على مقربة من دورا في منطقة تدجوره. ولم تعلن الجبهة المقاتلة مسؤوليتها عن أي من الهجومات.

(٢٦) أُجريت المقابلات في حضور السلطات الجيوتية في مرافق حكومية. لم يُفصح عن اسمي هذين الشخصين بناء على طلبهما. أورد فريق الرصد تفاصيل الاعتداء الذي احتُطف فيه هذان الشخصان في تقريره لعام ٢٠١٧ (S/2017/925)، الفقرة ١٠٤).

(٢٧) تقع أندالي على بعد ٢٤ كلم تقريبا شمال بلدة داداتو على الحدود بين إريتريا وجيوتي.

الإمدادات الغذائية للجبهة كل شهر. وأفاد "سين" و "صاد" بأنهما شاهدا شحنة أسلحة تصل إلى المعسكر^(٢٨).

٣٩ - وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٨، أجرى فريق الرصد مقابلة مع العضو السابق "زاي"^(٢٩) في الجبهة المقاتلة الذي زعم أنه سلم نفسه إلى السلطات الجيبوتية في أيار/مايو ٢٠١٨. وأبلغ "زاي" الفريق أيضا بأن معسكر أندالي كان يجوي نحو ٥٠ مقاتلا مسلحا وكانت شاحنة عسكرية إريتريّة تجدد الإمدادات الغذائية كل شهر. وأعطى "زاي" أيضا فريق الرصد وصفا لمعسكر أندالي، المخيم العسكري الإريتري الموجود على بعد بضعة مئات من الأمتار، والمنطقة المحيطة به، كان متسقا إلى حد بعيد مع الصور الساتلية للمنطقة.

٤٠ - وأجرى فريق الرصد أيضا مقابلات عدة مع الزعيم السياسي للجبهة المقاتلة محمد كادامي طوال فترة الولاية. ونفى كادامي أن يكون تلقى دعما عسكريا من إريتريا ولكنه أكد تلقي الجبهة المقاتلة بعض الأسلحة من "قوات عسكرية في المنطقة"^(٣٠) ومزيد من الدعم من مغتربين جيبوتيين. واعترف كادامي أيضا بالمهجوم الذي وقع في حزيران/يونيه ٢٠١٧ الذي اختطف فيه "سين" و "صاد"^(٣١).

رابعا - الأعمال التي تعرقل تنفيذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩)

ألف - الأنشطة في رأس دوميرة

٤١ - أظهرت صور ساتلية التقطت بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ وأيلول/سبتمبر ٢٠١٨ استمرار انخفاض مستوى النشاط في المعسكر السابق لقوة المراقبين القطريين في الجانب الإريتري من رأس دوميرة.

٤٢ - وفي ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، اجتمع فريق الرصد بالمبعوث الخاص لوزير الخارجية القطري المعني بمكافحة الإرهاب والوساطة في تسوية المنازعات مطلق القحطاني، لمناقشة حالة الوساطة بين إريتريا وجيبوتي. وأبلغ المبعوث الخاص الفريق بأن جميع أفراد قوات المراقبة القطرية قد أدخلوا المنطقة الحدودية المتنازع عليها وأنه يتعذر على قطر القيام بأي وساطة ما لم يكن اضطلاعها بهذا الدور يحظى بترحيب الطرفين في المنازعة. وأبلغ المبعوث الخاص كذلك الفريق بأنه رغم ترك المركبات والسفن والبنية التحتية في المعسكر في رأس دوميرة عند انسحاب قوات المراقبين القطرية، فإنه لم تُترك أي أسلحة أو ذخائر. والتقى الفريق المبعوث الخاص مرة أخرى في ١ تموز/يوليه ٢٠١٨. وفي تلك المناسبة زعم المبعوث الخاص أن أفرادا إريتريين دخلوا المعسكر بعد ساعات من انسحاب قوات المراقبين القطريين في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(٢٨) تشير البيانات تساؤلات بشأن عدد الأسلحة التي تحتاجها جماعة من المقاتلين بهذا الحجم الصغير، لا سيما بالنظر إلى الانخفاض الذي شهده لاحقا حجم ووتيرة الهجمات المرتبطة بالجبهة المقاتلة.

(٢٩) لم يُفصح عن اسمه بناء على طلبه.

(٣٠) مقابلة هاتفية مع محمد كادامي، ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٨، ولقاء مع كادامي في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

(٣١) يدعي كادامي أن الغرض من الهجوم كان أسر جنود جيبوتيين بغية مبادلتهم لاحقا بمقاتل من الجبهة المقاتلة. وخلال الهجوم، اعتقد خطأ أن المدني "صاد" كان جنديا. وادعى كادامي أن "سين" و "صاد" احتجزا في المناطق الجبلية الواقعة شمال جيبوتي، لا في إريتريا، ولكنه لم يقدم تفاصيل محددة عن مكان الاحتجاز.

٤٣ - وفي ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٨، وبدعم من القوات المسلحة الجيبوتية، أوفد فريق الرصد بعثة إلى موقع المواجهة في جنوب رأس دوميرة في جيبوتي. ولم يتمكن الفريق من التحقق من صحة ادعاءات ممثلي القوات المسلحة الجيبوتية من أن قوات إريتريا كانت تحتل المعسكر السابق لقوة المراقبين القطريين في رأس دوميرة^(٣٢).

باء - المقاتلون الجيبوتيون المفقودون في القتال منذ الاشتباكات التي وقعت من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

٤٤ - واصل فريق الرصد طوال فترة ولايته تحقيقاته لمعرفة مصير المقاتلين الجيبوتيين الـ ١٢ الذين أفيد بأنهم أصبحوا في عداد المفقودين في إريتريا منذ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨^(٣٣). وسعى الفريق إلى الحصول على معلومات من أسر المحاربين^(٣٤) ومن مصادر دبلوماسية ومنظمات دولية، غير أنه لم يحصل على مزيد من المعلومات عن مصيرهم أو عن مكان وجودهم^(٣٥).

٤٥ - وتنص المادة ٣ اتفاق الوساطة الذي أبرمته إريتريا وجيبوتي في حزيران/يونيه ٢٠١٠ على أن يقدم الطرفان "إلى دولة قطر قائمة تتضمن عدد وأسماء أسرى الحرب المحتجزين لديهما، إن وجدوا، وقائمة تتضمن عدد وأسماء المفقودين". وفي اجتماع عُقد في ١ تموز/يوليه ٢٠١٨، أُبلغ المبعوث الخاص القطري مطلق القحطاني فريق الرصد بأن إريتريا لم تقدم أي معلومات عن أسرى الحرب الجيبوتيين أو المفقودين الإريتريين^(٣٦).

٤٦ - وأكد فريق الرصد أن جيبوتي قدمت في عام ٢٠١٤ "بلاغاً ضد دولة إريتريا" إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، تتعلق بالمقاتلين المفقودين^(٣٧). واتهمت جيبوتي إريتريا برفض تقديم معلومات عن المقاتلين؛ وبالعامل بشكل منهجي على عدم السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بالوصول إلى أسرى الحرب، وبانتهاك التزاماتها بموجب الميثاق الأفريقي^(٣٨). وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، لم تكن اللجنة قد توصلت إلى قرار بشأن هذه المسألة.

(٣٢) لاحظ فريق الرصد أن غالبية القوات الجيبوتية لا تزال موجودة في المعسكر السابق لقوات المراقبين القطريين في موهلولة التي تبعد نحو ١٥ كلم جنوب رأس دوميرة، في حين كانت توجد مراكز مراقبة على بعد نحو ٥ كلم من رأس دوميرة.

(٣٣) انظر الفقرة ٤ من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، التي حُدثت مؤخراً في الفقرة ٣٩ من القرار ٢٣٨٥ (٢٠١٧).

(٣٤) في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٨، التقى فريق الرصد أسرى المقاتلين المفقودين الـ ١٢ في جيبوتي. أكدت جميعها أنها لم تتلق أي معلومات عن أماكن وجود أقربائهم منذ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

(٣٥) أكد أيضاً مسؤولو اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنه لم يكن لديها أي معلومات أو قدرة على الوصول إلى أي من أسرى الحرب داخل إريتريا في اجتماع مع فريق الرصد في جيبوتي، ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٨.

(٣٦) اجتماع في وزارة الخارجية في الدوحة، ١ تموز/يوليه ٢٠١٨.

(٣٧) بلاغ مقدم من جمهورية جيبوتي ضد دولة إريتريا، لدى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤.

(٣٨) دفعت أيضاً بأن عدم امتثال إريتريا لقرارات مجلس الأمن المختلفة المتعلقة بأسرى الحرب الجيبوتيين يرقى إلى عرقلة تنفيذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩).

٤٧ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، أجرى فريق الرصد مقابلات مع أسرى الحرب الإريتريين الـ ١٩ المتبقين المحتجزين في جيبوتي منذ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وأعرب الجميع عن قلقهم من أن حكومة إريتريا تعتبرهم "منشقين". وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، مُنحوا جميعا صفة لاجئ في إطار ولاية مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وأصدرت لهم مستندات تثبت صفتهم كلاجئين^(٣٩). وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، حددت مفوضية شؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر السويد من أجل إعادة توطين أسرى الحرب الـ ١٩.

(٣٩) في ٣١ تموز/يوليه أبلغت مفوضية شؤون اللاجئين فريق الرصد بأنها منحت أسرى الحرب صفة لاجئ لأسباب إنسانية لأن حكومة إريتريا لم تكن تعترف بهم طوال أكثر من عقد.